رسائل علمية

« العلاقة بين حجم المنطقة التعليمية والخدمات الإدارية التي تقدمها للمدارس في المملكة العربية السعودية » .

عرض موجز للرسالة المقدمة من الدكتور حمد إبراهيم السلوم مدير عام التعليم بالمنطقة الوسطى إلى كلية الدراسات العليا بجامعة أوكلاهوما بالولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٧٤م الموافق ١٣٩٤ هـ للحصول على درجة الدكتوراه :

وقد قرّرت لجنة المناقشة المشكلة من الدكاترة شيمان . ج . ستورت ، جيرالد . د . كيد ، روبرت . ف . بنز ، ودكتور باركر منحه درجة الدكتوراه في الإدارة التعليمية .

ويسر الدارة أن تنشر هذا العرض الموجز للرسالة .

في مجال دراسة هذا الموضوع حاول الباحث أن يحدد ما إذا كانت هناك علاقة بين حجم المناطق التعليمية الثلاث والعشرين الموجودة في المملكة العربية السعودية على أساس قياس هذا الحجم باتساع الرقعة ، وعدد المدارس وعدد المدرسين وعدد الطلاب ، وبين الخدمات الإدارية والإشرافية التي تقدمها إدارات التعليم ومكاتب الإشراف بهذه المناطق لمدارسها مسترشداً بالسلطات الإدارية والصلاحيات الممنوحة لها ، والأوضاع المالية والإجراءات المتبعة فيها ، والمؤهلات التعليمية لمدير التعليم والمشرفين التربويين العاملين معه ، وحالة الطرق ونظام المواصلات كوسائل لقياس هذه الخدمات الإدارية والإشرافية .

ولمّا كانت المملكة العربية السعودية تشغل أربعة أخماس الجزيرة العربية وتقدّر مساحتها بحوالي (٨٦٥٠٠٠٠) ميلا مربعا فمن الطبيعي أن تتباين المناطق التعليمية على امتداد هذه المساحة الشاسعة ، وقد حاول الباحث أن يوضح الخصائص المميزة لكل منطقة تعليمية من حيث موقع إدارة التعليم والظروف الطبوغرافية والمناخية وعدد السكان ودرجة التماسك الاجتماعي بينهم .

وقد قام الباحث بتصميم هذه الدارسة وتنفيذها لإحساسه بعدم كفاية نظام المناطق التعليمية الحالي . . وبناء على رغبته في الإسهام في تحسين الخدمات التعليمية في وطنه وقد شملت هذه الدراسة خمسة فصول هي :

الفصل الأول : بالمدخل إلى الدراسة .

الفصل الثاني : استعراض البحوث والوثائق ذات العلاقة .

الفصل الثالث : الخطة التي سار عليها البحث .

الفصل الرابع : عرض وتحليل البيانات .

الفصل الخامس : النتائج والاستبيان والتوصيات .

ولقد وقع اختيار الباحث لتحقيق صحّة هذه الفروض على منهج المسح الاجتماعي كمنهج له من المرونة ما يمكّنه من استخدام أكثر من وسيلة من وسائل البحث ، كما يعطي في النهاية صورة كاملة للموقف، والاستبيان هو الأداة الرئيسية المستخدمة في هذا البحث ، وإن كان ذلك لم يمنع الباحث من الرجوع إلى بعض الوثائق والسجلات ذات العلاقة وإجراء بعض المقابلات الشخصية .

ولقد شملت العينة المستخدمة في هذا البحث والتي بلغ عددها (٧٠٠) فردا القطاعات التالية :

١ – مديري المناطق التعليمية الثلاث والعشرين .

٢ – (٧٧) مشرفاً يمثلون (٥٠٪) من جملة المشرفين التربويين في المملكة

٣ – (٦٠٠) مديرا في المدارس الابتدائية والمتوسطة والثانوية ، تمثل (٢٧,٥٪) من جملة مديري المدارس بالمملكة بطريقة عشوائية .

وقد قام الباحث بجمع البيانات بالبريد الرسمي ، كما قام بجولة حول المملكة بهدف مشاهدة رجال الإدارة التعليمية ، ومقابلة بعض مديري التعليم وبعض المشرفين ومدراء المدارس في مواقعهم لمتابعة الاستبيانات ، وتم تفريغ البيانات وترجمتها وعرضها وتحليلها ، ووصل الباحث إلى مجموعة من النتائج .

أشارت النتائج الأساسية إلى وجود علاقة بين أحجام المناطق التعليمية الحالية بالمملكة والخدمات الإدارية والإشرافية التي يجري تقديمها للمدارس ، فكلما كان حجم المنطقة صغيراً كلما كانت درجة ونطاق الخدمات الإدارية والإشرافية التي تقدمها إدارة التعليم إلى مدارسها أكبر ، وكلمّا كان حجم المنطقة كبيراً كلمّا قلّت درجة ونطاق الخدمات الإدارية والإشرافية .

هذا علاوة على بعض النتائج الأخرى ، ومنها أن متوسط المسافة بين وزارة المعارف وإدارات التعليم ٩٠٠ كيلو مترا ، ومتوسط المسافة بين إدارة التعليم والمدرسة ٢٥٠ كيلو مترا ، ممّا تواجه معه الإدارات صعوبة كبيرة في تقديم الخدمات للمدارس ، كما أن متوسط عدد سكان المنطقة التعليمية (١٤٠٠٠٠) نسمة ، ومتوسط عدد سكان المدن التي تقع بها إدارات التعليم (٥٠٠٠) نسمة .

ومن الاستنتاجات المستندة إلى نتائج الدراسة وجود نقص في الصلاحيات الممنوحة لإدارات التعليم والمدارس ، سيّما في رسم السياسة التعليمية ، وكذا نقص واضح في مجال التدريب على الشئون التعليمية كما تطرق البحث إلى العوامل التي تساعد على زيادة فاعلية الإدارات التعليمية ، وأنه يمكن التغلب على مشكلات عديدة إذا تم توفير أجهزة الاتصال الحديثة ، وتحسين الطرق العامة .

وقد انتهى الباحث في رسالته إلى ثلاثة موضوعات هي التوصيات العامة ، والخطة المقترحة لإعادة أحجام المناطق التعليمية والدراسات الإضافية المطلوبة .

التوصيات العامّة :

وقد تناولت التوصيات العامة إعادة دراسة المناطق التعليمية من حيث أهدافها وهيكلها ووظيفتها وخدماتها وتمويلها وحجمها وموقع إدارة التعليم بالنسبة للمدارس وموقف مكاتب الإشراف ، وإشراك العاملين في المدارس والإدارات والمجتمع المحلي في رسم سياسة التعليم ، وإدخال التحسينات المستمرة على الأوضاع القائمة ، واستقلال المناطق التعليمية من الناحية المالية ، والعمل من خلال الهيكل التنظيمي المقترح لها ، والاهتمام باختيار مدير التعليم وتوفير الحوافز المالية العاملين في مجال التعليم ، والاهتمام بالمباني والأدوات والتجهيزات والمكتبات المدرسية والمصادقة على القوانين واللوائح المنظمة للعملية التعليمية من قبل السلطات التشريعية .

الخطة المقترحة لإعادة تنظيم أحجام المناطق التعليمية :

وتهدف الخطة إلى توفير الفرص المتكافئة لكل طفل بصرف النظر عن مكان معيشته بالمملكة ، وكذلك ينبغي إعادة تنظيم المناطق التعليمية ، بحيث يكون

حجمها مناسباً لإمكان توفير الخدمات اللازمة للمدارس في ضوء الكثافة السكانية وطبيعة السكان والظروف الجغرافية ، وحالة الطرق ووسائل النقل والمواصلات والخصائص الاجتماعية والحضارية بالمملكة . وقد اقترح الباحث نموذجا لحجم المنطقة التعليمية على أساسه يمكن تقسيم المملكة إلى ٥٧ منطقة تعليمية ، قام الباحث بتحديد الحدود التقريبية لكل منها .

دراسات إضافية مطلوبة :

أوصى الباحث بإجراء مزيد من الدراسة عن العلاقة بين حجم المنطقة التعليمية من جهة ، والخدمات التعليمية المقدمة للمدارس والروح المعنوية لمدير التعليم وموظفيه ودرجة الرقابة المركزية التي تمارسها إدارة التعليم في تعاملها مع المدارس التابعة لها من جهة أخرى .

ولما كان الاتجاه الحالي هو تقسيم المملكة إلى مقاطعات إدارية على أساس من تقارب العوامل الجغرافية والاقتصادية والاجتماعية فقد رأت وزارة المعارف مسايرة لهذا التنظيم الإداري أن يكون بكل مقاطعة مديرية عامة للتعليم ، وكلفت الباحث مع إدارة التنظيم والإدارة بالوزارة بإعداد دراسة في هذا المجال ، فأعد مشروعاً لتنظيم هذه المديريات بالمملكة ، موضحاً أهدافها ومهامها ونطاقها ومسئوليتها .

ويرى الباحث أن تقسيم هذه المقاطعات إلى مناطق تعليمية تديرها إدارات تعليمية تختلف في تنظيمها الإداري واختصاصاتها ومسئولياتها وسلطاتها باختلاف حجم المنطقة وتكون تابعة للمديريات العامة ، يمكن للتعليم في المناطق الرئيسية أن يجمع بين الاتجاه الرامي إلى تقسيم المملكة إلى مقاطعات ، وما جاء في رسالة الباحث من الحاجة إلى إعادة تنظيم المناطق تبعاً للاحتياجات التعليمية .

الدارة